العدد 45-2018

دراسات إقتصادية

احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

إعداد: أ. د. جلال الدين بن رجب

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

إعداد
أ .د. جلال الدين بن رجب

صندوق النقد العربي
2018

© صندوق النقد العربي 2018

حقوق الطبع محفوظة

يعد أعضاء الدائرة الاقتصادية والفنية، وأعضاء الدوائر الفنية الأخرى بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراق بحثية، يصدرها الصندوق، وينشرها على موقعه الرسمي بشبكة الإنترنت. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسات والأوراق البحثية لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهة نظر معد الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي الا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي :

الدائرة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 97126171552+

فاكس : 97126326454+

البريد الإلكتروني : Economic@amfad.org.ae

Website : http: //www.amf.org.ae

المحتويات

1. تمهيد 3
2. إشكالية البحث وأهميته 4
3. أهداف البحث 4
4. طبيعة البيانات المتاحة 4
5. أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي 5
6. حدود بيانات البنك الدولي 6
7. واقع الشمول المالي في الدول العربية 6
8. ترتيب الدول حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي 7
9. المنهجية العلمية المعتمدة في هذا البحث 9
10. طريقة تحليل المكونات الرئيسية: [Principal Component Analysis (PCA)]..... 9

10.1 المتغيرات المدرجة في التحليل العاملي 10
10.2 مصفوفة معاملات الارتباطات البينية بين المتغيرات..... 11
10.3 مؤشر KMO واختبار "Barlett"..... 12
10.4 تحديد العوامل في التحليل العاملي 12
10.5 الرسم البياني الخاص بالمتغيرات 13
10.6 نموذج المعادلات الهيكلية..... 14
10.7 نتيجة إسقاط البلدان على المحورين الرئيسيين 15

11. التحليل العنقودي الهرمي 16
12. العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد 17

12.1 نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model).... 17
12.2 نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي 18
12.3 مؤشر التركز المصرفي 18
12.4 مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال..... 19
12.5 نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد 20
12.6 تقييم النموذج ككل 21
12.7 تقييم معنوية معالم النموذج 22

13. نموذج المعادلات الآنية [Simultaneous Equations Model (SEM)] لدراسة العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي 23
1.13 النموذج الهيكلي 23
2.13 دراسة تحديد نموذج المعادلات الآنية 23
3.13 نتائج تقدير نموذج المعادلات الآنية 24
14. الخلاصة 25
15. المراجع 27

1) تمهيـد

يعرّف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان «تقرير التنمية المالية العالمي (Global Financial Development Report) على أنه " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية " (ص 21)[1].

يشير الشمول المالي، حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (2017، ص 1)[2] الصادر في شهر يناير 2017 تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي (Financial Inclusion Measurement in the Arab World) إلى "تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين، ... الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".

بهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دولياً، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي (Financial Inclusion Data Working Group) التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (Alliance of Financial Inclusion) الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي[3] :

- **الفائدة والملاءمة:** اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- **الاتساق:** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.
- **التوازن:** تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).
- **البراغماتية:** الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.
- **المرونة:** ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة. ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول. بالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي

[1] The World Bank (2014, p. 21) « Global Financial Development: Financial Inclusion »

[2] CGAP & Arab Monetary Fund (2017) « Financial Inclusion Measurement in the Arab World », Working Paper, January 2017.

[3] Financial Inclusion Data Working Group (2011, p. 2) « Measuring Financial Inclusion: Core Set of Financial Inclusion Indicators », Alliance of Financial Inclusion.

تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و/ أو استخدام مؤشرات بديلة.

- **الطموح:** قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد. مع ذلك، من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملاً بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

2) إشكالية البحث وأهميته

تعدد المؤشرات الجزئية للشمول المالي يفضي إلى تصنيف مختلف للبلدان حسب درجة الشمول المالي، بالتالي وجب إيجاد منهجية علمية موحدة تمكن من احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي .

تكمن قيمة البحث في تناوله لموضوع يكتسي أهمية كبرى على المستويات المحلية والقطرية والدولية، حيث يمكن الشمول المالي من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين المعيشة ويسهم أيضاً في سلامة الأنظمة المالية ذاتها.

3) أهداف البحث

- احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي يمكن من الحصول على صورة أكثر تكاملًا وشمولًا لوضع الشمول المالي في الدول العربية، باعتماد منهجيات إحصائية متقدمة.
- تقدير معامل العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في الاتجاهين، باستخدام نموذج المعادلات الآنية، إلى جانب التعرف على أثر محددات أخرى على الشمول المالي، كمؤشر التركز المصرفي ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، بهدف المساعدة على وضع استراتيجية وخطط عمل مناسبة لمزيد الوصول إلى أكثر شمول (إدماج) مالي.

4) طبيعة البيانات المتاحة

مصدر البيانات :يوفر البنك الدولي، بالاعتماد على المسح الذي تقوم به مؤسسة غالوب، مجموعة من المؤشرات الجزئية لقياس الشمول المالي على الموقع التالي: .http://www.worldbank.org/globalfindex

إعداد المسح وتمويله: تقوم مؤسسة غالوب (Gallup Organization) بإعداد المسح، وتموّله مؤسسة بيل وملينداجيتس، ذلك لمدة عشر سنوات.

العينة: تضم حوالي 140,000 شخص تقريباً ينتمون إلى 148 دولة، تغطي 97 بالمائة من المعنيين بالمسح (البالغين الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة)، ذلك باعتماد 141 لغة.

مرجع منهجية المسح المعتمدة:

http://www.gallup.com/178667/gallup-world-poll-work.aspx

الاستبيان: يتكون من 9 صفحات وينقسم إلى خمسة أبعاد أساسية للشمول المالي تغطي 41 مؤشراً.

5) أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي[4]

نذكر فيما يلي أهم مكونات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي:

- **البُعد الأول :استخدام الحسابات المصرفية**

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية).
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب).
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

- **البُعد الثاني :الادخـار**

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها).
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

[4] Asli Demirgue – Kunt and Leora Klapper (2012, P. 3) « Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex) », The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation.

- **البُعد الثالث :الاقتراض**

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية) بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

- **البُعد الرابع :المدفوعات**

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

- **البُعد الخامس :التأمين**

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

6) حدود بيانات البنك الدولي

تجدر الاشارة إلى أن البيانات التي يوفرها البنك الدولي يمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول، وبالتالي يمكن استغلالها للحصول على مؤشر عام للشمول المالي، لكنها لا تمكن من احتساب الشمول المالي حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية وذلك بسبب الضعف العددي للعينة. إضافة إلى أن البيانات المتوفرة لا تمكن الباحث من الوقوف على معوقات النفاذ إلى الخدمات المالية (جانب الطلب)، كما أن هناك نقص بصفة عامة في البيانات بالنسبة لبعض الدول العربية.

7) واقع الشمول المالي

حسب المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (FINDEX) الذي يعده البنك الدولي، حوالي 38 بالمائة من إجمالي السكان البالغين على مستوى العالم لا يصلون إلى الخدمات المالية الرسمية.

بالنسبة للدول العربية :

- أقل من ربع البالغين الذين تتوفر لديهم حسابات لدى مؤسسات مالية ومصرفية، يتمتعون بحسابات ادخار.
- 72 بالمائة من البالغين لا تتوفر لهم الخدمات المالية الرسمية.
- 5 بالمائة فقط من البالغين، بدون اعتبار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تلجأ إلى الاقتراض من القنوات الرسمية.

8) ترتيب الدول حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي

الجدول التالي (كذلك الرسوم البيانية التابعة له) يستعرض ترتيب الدول حسب ثلاثة مؤشرات جزئية هي:

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية.
- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية.

جدول رقم (1)
ترتيب الدول حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي

	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب: نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية
الإمارات	3	2	1
البحرين	1	1	2
الكويت	4	3	3
السعودية	6	5	4
الجزائر	13	6	5
لبنان	2	4	6
تونس	7	8	7
الأردن	5	12	8
فلسطين	10	10	9
موريتانيا	8	7	10
السودان	11	9	11
مصر	9	11	12
العراق	12	13	13
اليمن	14	14	14

المصدر: تقديرات الباحث المبنية على بيانات البنك الدولي

شكل رقم (1):
نسبة البالغين الذين لهم حسابات مالية في المؤسسات الرسمية

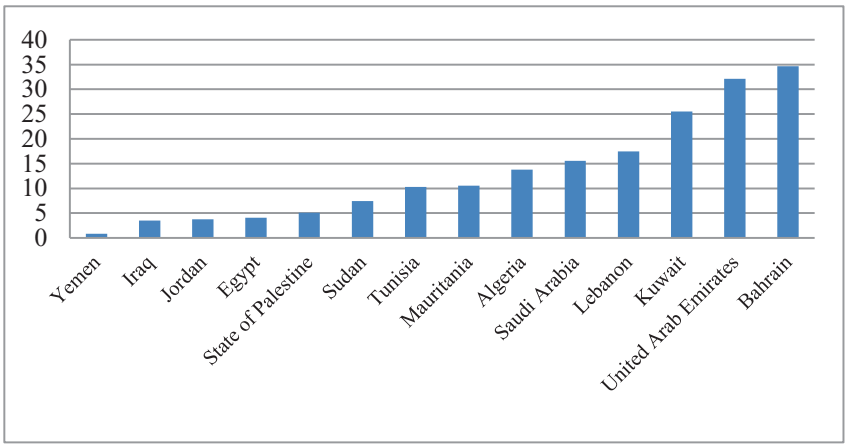

شكل رقم (2):
نسبة البالغين الذين قاموا بادخار في المؤسسات المالية الرسمية

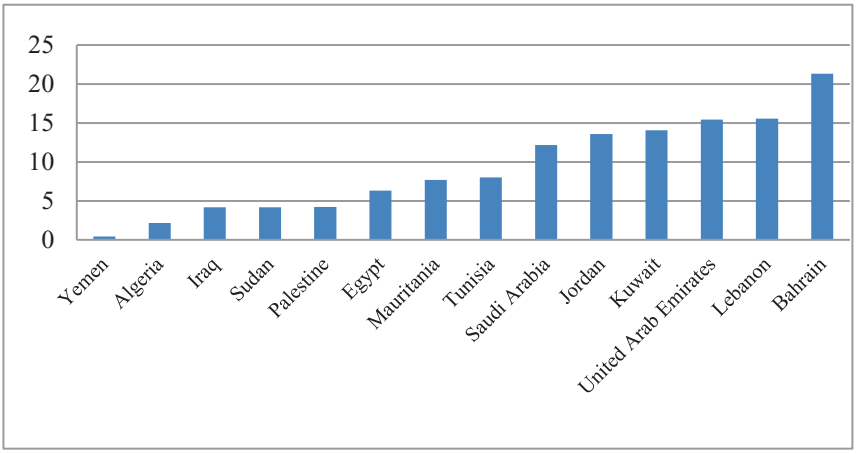

شكل رقم (3):
نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية

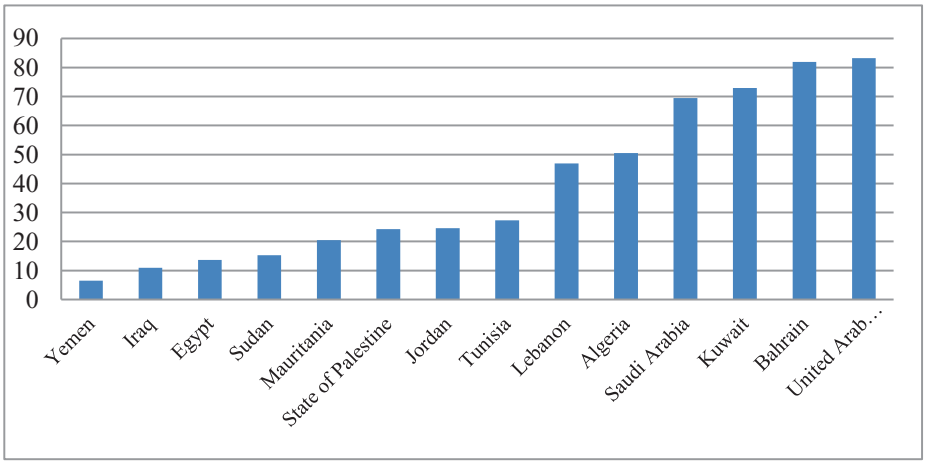

مصادر البيانات المستخدمة في الرسوم البيانية: http://www.worldbank.org/globalfindex

يتضح من خلال الجدول السابق والرسوم البيانية المتعلقة به اختلاف ترتيب الدول باختلاف المؤشرات المستخدمة. بالتالي وجب احتساب مؤشر مركّب للشمول المالي يأخذ بعين الاعتبار أهم المؤشرات الجزئية.

9) المنهجية العلمية المعتمدة في هذا البحث

لبلوغ أهداف هذا البحث، نعتمد عدة طرق متقدمة في الإحصاء التطبيقي والاقتصاد القياسي وهي:

1. طريقة تحليل المكونات الرئيسية [Principal Component Analysis (PCA)]
2. التحليل العنقودي الهرمي (Hierarchical Clustering)
3. نموذج المعادلات الهيكلية (Structural Equations Model)
4. الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)
5. نموذج المعادلات الآنية (Simultaneous Equations Model)

10) طريقة تحليل المكونات الرئيسية: [Principal Component Analysis (PCA)]

لتكوين مؤشر مركب للشمول المالي يمكن الاعتماد عليه، سنقوم بتطبيق طريقة المكونات الرئيسية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). تُعتبر هذه الطريقة من إحدى أقدم وأنسب

الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات، حيث تمكن من اختصارها وذلك بتحويل العدد الكبير من المؤشرات الجزئية للشمول المالي (متغيرات أصلية) إلى عدد صغير من المكونات الرئيسية (متغيرات تخيلية).

للتمكن من تحليل البيانات متعددة الأبعاد والحصول على استنتاجات يقع غالباً اعتماد المكونان الرئيسيان الأول والثاني اللذان يعطيان أقصى قدر ممكن من التباين بين الدول فيما يتعلق بالشمول المالي ويمكنان من الحصول على رسم بياني ثنائي الأبعاد للدول المدرجة في التحليل، حيث تتقارب فيه الدول أو تتباعد حسب تقارب أو تباعد قيم المؤشرات الجزئية للشمول المالي.

1.10 المتغيرات المدرجة في التحليل العاملي

يستعرض الجدول التالي الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) للمتغيرات المدرجة في التحليل العاملي (Factor Analysis).

جدول رقم (2):
الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدرجة في التحليل العاملي

المؤشر	التسمية المختصرة للمؤشر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد).	Savfinins	13.2	10.8
النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.	borrfinins	9.2	6.2
النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر غير رسمية (من صاحب العمل).	Borrempl	4.7	3.8
النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر غير رسمية (الأسر والأصدقاء).	Borrfamily	27.7	13.4
نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد أو مؤسسات التمويل الصغرى.	Accfinins	39.1	27.8
النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.	payment	13.2	12.2

2.10 مصفوفة معاملات الارتباطات البينية بين المتغيرات

الجدول التالي يوضح مقدار وقوة العلاقة بين المتغيرات المدرجة في التحليل العاملي:

جدول رقم (3):
Matrix of correlation

	Payment	Savfinins	Borrfinins	Borrempl	Borrfamily	Accfinins
payment	1.000	0.937	0.721	-0.204	-0.383	0.883
savfinins	0.937	1.000	0.793	-0.217	-0.477	0.937
borrfinins	0.721	0.793	1,000	-0.311	-0.572	0.763
borrempl	-0.204	-0.217	-0.311	1.000	0.643	-0.248
borrfamily	-0.383	-0.477	-0.572	0.643	1.000	-0.490
accfinins	0.883	0.937	0.763	-0.248	-0.490	1.000

يتضح من خلال المصفوفة السابقة:

- وجود علاقة طردية موجبة قوية نسبياً (0.937) بين نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية (accfinins) من جهة والنسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (savfinins) من جهة أخرى.
- وجود علاقة طردية موجبة قوية نسبياً (0.883) بين النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية خلال 12 شهر الماضية (payment) ونسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية (accfinins).
- وجود ارتباط طردي موجب قوي نسبياً (0.763) بين نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية (accfinins) من جهة والنسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية (borrfinins) من جهة أخرى.
- وجود ارتباط عكسي (متوسط القيمة) بين الخدمات المالية الرسمية والقنوات غير الرسمية. بمعنى أنه كلما زادت نسبة الاستفادة من الخدمات المالية التمويلية الرسمية في دولة ما، كلما انخفضت مساهمة القنوات التمويلية غير الرسمية.

يتضح من خلال هذه النتائج أنه بالإمكان إجراء التحليل العاملي، وللتأكد من ذلك يُنصح إحصائيا باحتساب مؤشر KMO والقيام باختبار "Barlett".

3.10 مؤشر [Kaiser-Meyer-Olkin (KMO)] واختبار بارتليت (Bartlett's Test)

يـوضح الجـدول التـالي أن شـروط إجـراء التحليـل العـاملي متوفرة بما أن قيمة مؤشر (KMO)[5] أكبر من 0.5 (0 .798)، ومستوى معنوية اختبار بارتليت مرتفع جدّا حيث أن (pvalue = 0.000).

جدول رقم (4):
KMO & Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) indicator for sampling adequacy.		0.798
Bartlett's sphericity test		63.574
	degrees of freedom	15
	Signification	0.000

4.10 تحديد العوامل في التحليل العاملي

الجدول التالي يعطي تفسيراً للتباين الكلي للبيانات حسب المحاور الخمس الناتجة عن التحليل العاملي :

[5] يتراوح بين 0 و1

جدول رقم (5):
التباين الكلي حسب العوامل في التحليل العاملي

Component	Eigen values		
	Total	Percentage of variance	Cumulative percentage
1	3.997	66.619	66.619
2	1.245	20.743	87.362
3	0.363	6.058	93.420
4	0.248	4.126	97.546
5	0.107	1.786	99.331
6	0.040	0.669	100.000

يتضح من خلال الجدول السابق وجود عاملين رئيسيين، قيمتهما أكبر من الواحد، حيث أن قيمة العامل الأول وقيمة العامل الثاني تبلغان على التوالي 3.997 و1.245، يمكنان من استخراج أقصى كمية من التباين (87.4 بالمائة)، موزعة بين العامل الأول (66.6 بالمائة) والعامل الثاني (20.7 بالمائة).

بما أن مساهمة البعدين الرئيسيين (التخيليين) في تفسير التباين الكلي بين المتغيرات تفوق 87 بالمائة، فإنه يمكن اعتمادهما للحصول على رسوم بيانية تمكن من مشاهدة المتغيرات والدول في فضاء ثنائي الأبعاد.

تجدر الاشارة إلى أن تلخيص التباين في بعدين اثنين يبسط عملية تحليل البيانات. حيث أن الأخذ بالاعتبار لكل المتغيرات الأصلية وعددها 5 لا يمكّن من مشاهدة المتغيرات والدول في فضاء خماسي الأبعاد.

5.10 الرسم البياني الخاص بالمتغيرات

يعتبر الرسم البياني من الأدوات المهمة لتحليل البيانات بالشكل المناسب في التحليل العاملي. على ضوء النتائج التي توصلنا إليها والتي توصي باعتماد محورين رئيسيين في الرسوم البيانية، يمكن مشاهدة المتغيرات في الفضاء ثنائي الأبعاد التالي:

شكل رقم (4):
المتغيرات في الفضاء ثنائي الأبعاد

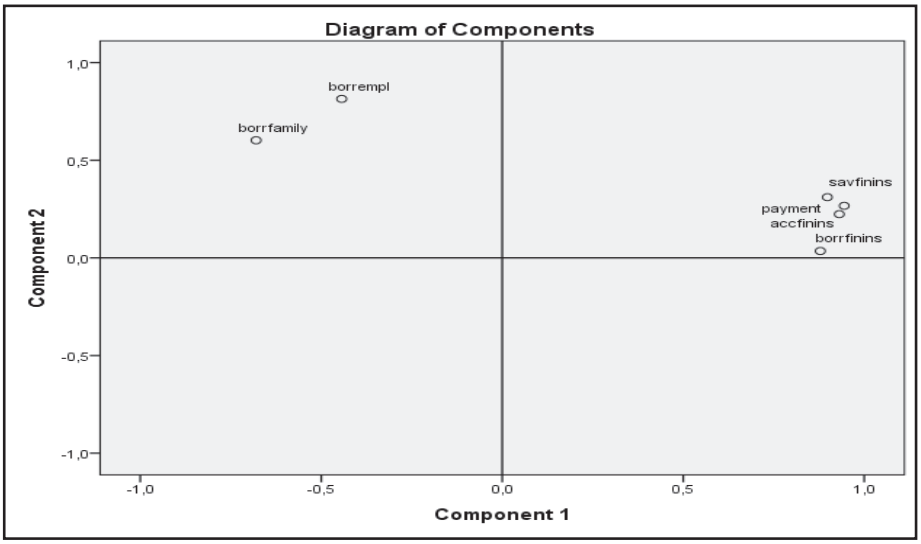

يتّضح أن المحور الأفقي له ارتباط قوي بقنوات التمويل الرسمية وبدرجة أقل بالقنوات غير الرسمية، بينما المحور العمودي مرتبط بقنوات التمويل غير الرسمية فقط. بالتالي يمكن إسناد اسم الشمول المالي للمحور الأفقي. يعني كلما انتقلنا أُفقيًا من اليسار إلى اليمين كلما زادت درجة الشمول المالي.

فيما يلي كتابة لمحور الشمول المالي:

F=0.898Payment+0.945Savfinins+0.879Borrfinins–0.443Borrempl–0.680 Borrfamily+0.931Accfinins

نلاحظ درجة الارتباط القوية الموجبة بين محور الشمول المالي (F_1) والخدمات المالية الرسمية. في المقابل نسجل علاقة عكسية سالبة بين الشمول المالي وقنوات الاقتراض غير الرسمية.

6.10 نموذج المعادلات الهيكلية باستخدام برنامج اموس (AMOS)

يمكّن نموذج المعادلات الهيكلية من تحديد درجة الارتباط بين البعد الأساسي التخيلي (الشمول المالي الغير قابل للرصد) ومجموعة المؤشرات المكونة له، الناتجة بدورها عن تطبيق طريقة تحليل المكونات الرئيسية.

شكل رقم (5):
نموذج المعادلات الهيكلية باستخدام برنامج أموس

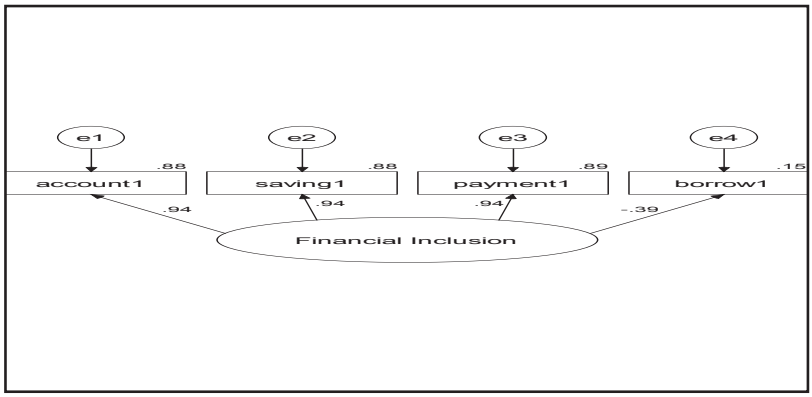

نلاحظ أن الاقتراض من القنوات الغير الرسمية يمثل عائقاً أمام الشمول المالي حيث أن درجة ارتباطه بالشمول المالي سالبة (-0.39).

7.10 نتيجة إسقاط البلدان على المحورين الرئيسيين

لتصنيف الدول العربية موضوع البحث حسب المؤشر المركّب للشمول المالي، يمكن تمثيلها على الرسم البياني ثنائي الأبعاد التالي، وذلك بجعل المحور الأفقي يمثل الشمول المالي، أما المحور العمودي فيمثل معوقات الشمول المالي ومنها الاقتراض من القنوات غير الرسمية.

شكل رقم (6):
تصنيف الدول العربية حسب المؤشر المُركب للشمول المالي

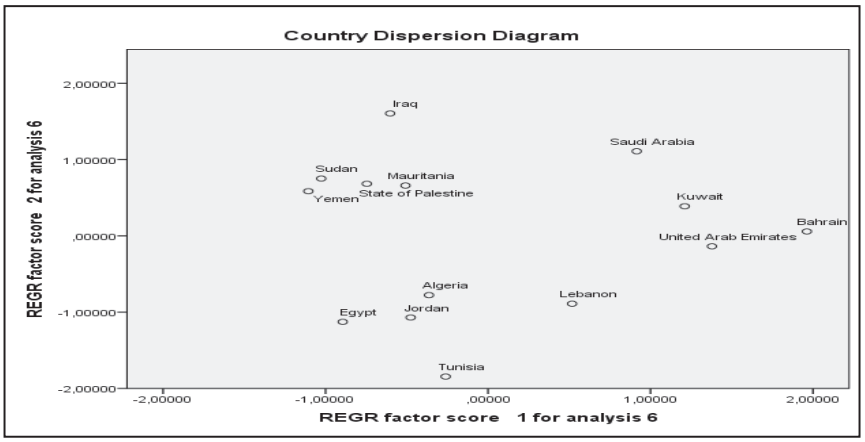

يتضح من خلال الرسم البياني السابق وجود ثلاثة مجموعات من الدول متجانسة :

المجموعة الأولى: متكونة من البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت.

المجموعة الثانية: متكونة من الجزائر وتونس ولبنان والأردن ومصر.

المجموعة الثالثة: متكونة من العراق وموريتانيا والسودان واليمن ودولة فلسطين.

للتأكد من هذا التصنيف وقع استخدام التحليل العنقودي الهرمي.

11) التحليل العنقودي الهرمي

يمكن هذا التحليل من تصنيف الدول وترتيبها داخل عناقيد (مجموعات) حسب درجة الشمول المالي، بحيث تكون الدول المصنفة داخل مجموعة معينة متجانسة فيما يتعلق بدرجة الشمول المالي ومختلفة عن الدول التي تنتمي إلى المجموعات الأخرى.

نتائج استخدام طريقة التحليل العنقودي الهرمي تظهر على شكل شجرة تدعى (Dendrogram) تمكن من تحديد المجموعات بشكل دقيق وهي مكملة لطريقة تحليل المكونات الرئيسية.

شكل رقم (7):
تصنيف الدول حسب التحليل العنقودي الهرمي

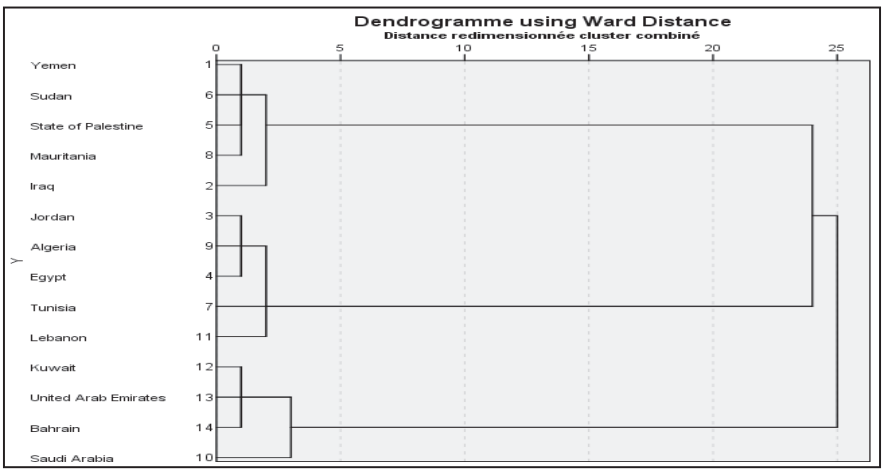

يتضح من خلال هيكل الشجرة وجود ثلاث مجموعات من الدول متجانسة متفقة تماماً مع المجموعات الموضحة في الشكل رقم 6.

12) العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد

من بين أهداف هذه الدراسة تقدير العلاقة الإحصائية بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاتجاهين باعتماد نموذجي الانحدار الخطي المتعدد والمعادلات الآنية وإبراز الاختلاف في النتائج (إن وجد).

1.12 نموذج الانحدار الخطي المتعدد(Multiple Linear Regression Model)

يمكن صياغة العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد من محدداتهما (حسب توفر البيانات حولها) باعتماد نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$\begin{cases} Financial\ \ incl. = \alpha_0 + \alpha_1 \log(GDPPC) + \alpha_2 \log(bankconc) + \alpha_3 \log(doing) + \varepsilon \\ \log(GDPPC) = \beta_0 + \beta_1\ Financial\ \ incl. + \beta_2 \log(gvtex) + \upsilon \end{cases}$$

كما يُلاحظ المعادلة الأولى تفسر الشمول المالي (متغير تابع) بمتغير أساسي مستقل وهو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، إضافة إلى متغيرين مستقلين آخرين، هما مؤشر التركز المصرفي ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. أما المعادلة الثانية فتفسر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (متغير تابع) بالشمول المالي (متغير أساسي مستقل)، إضافة إلى متغير مستقل آخر وهو الإنفاق الحكومي.

باعتماد التعاريف التالية للمتغيرات:

$Financial\ \ incl.$: المؤشر المُركّب للشمول المالي

$GDPPC$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

$bankc$: مؤشر التركز المصرفي

$doing$: مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

$gvtex$: الإنفاق الحكومي

ε و υ : خطآن عشوائيان يقيسان أثر المتغيرات الأخرى على الشمول المالي، الغير مأخوذة بالاعتبار في النموذجين، إما لضعف تأثيرها على المتغير التابع أو لعدم توفر البيانات بخصوصها.

فيما يلي استعراض لمتغيرات النموذج:

2.12 نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي

النمو الاقتصادي يُعتبر من محددات الشمول المالي، حيث أن النمو المشفوع بتوزيع عادل للدخل يقلص من نسبة الفقر وبالتالي يعزز الطلب على الخدمات المالية، لذا وقع أخذه بالاعتبار كمحدد من محددات الشمول المالي. يوضح الرسم البياني التالي علاقة الارتباط الخطي بين نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي والمؤشر المُركّب للشمول المالي.

شكل رقم (8):
علاقة الارتباط الخطي بين نصيب الفرد
من الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر المُركب للشمول المالي

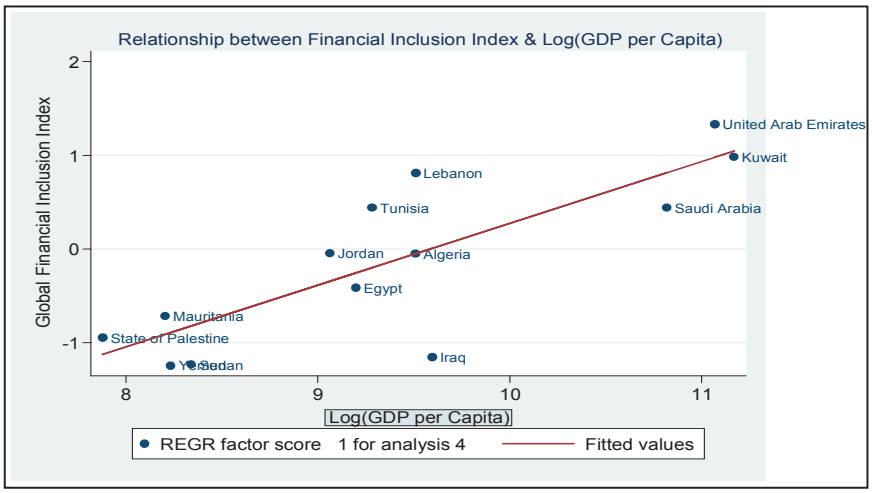

3.12 مؤشر التركز المصرفي

يتحقق الشمول المالي عبر وصول الخدمات المصرفية لكافة شرائح المجتمع، خاصة منها محدودي الدخل والمرأة والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بما يشمل المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها. لذلك يُنصح بالانتشار الواسع لشبكة فروع المصارف في جميع المناطق الحضرية منها والريفية على حد سواء. لذا ارتأينا دراسة أثر مؤشر التركز المصرفي على الشمول المالي حيث أن العلاقة بين المتغيرين قوية كما يبرزه الشكل الآتي:

شكل رقم (9):
أثر مؤشر التركز المصرفي على الشمول المالي

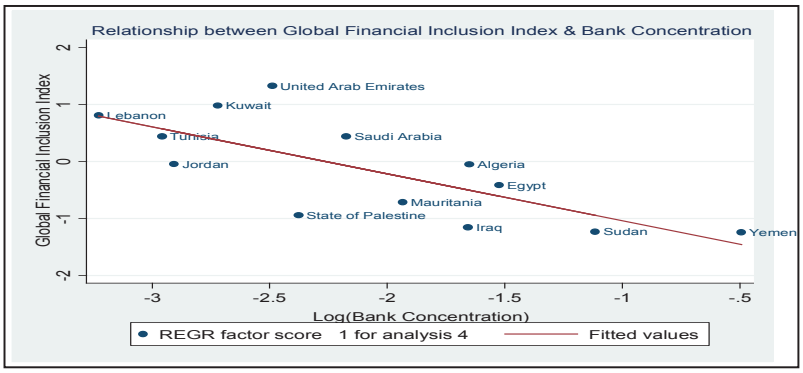

4.12 مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

العمل على تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال يساعد على إزالة المعوقات أمام الشمول المالي، حيث أن تطوير البنية التحتية يساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تقريب الخدمات المالية من المؤسسات والمستهلكين على حد سواء. لذا تمّ إدراج مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ضمن محددات الشمول المالي.

شكل رقم (10):
مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال

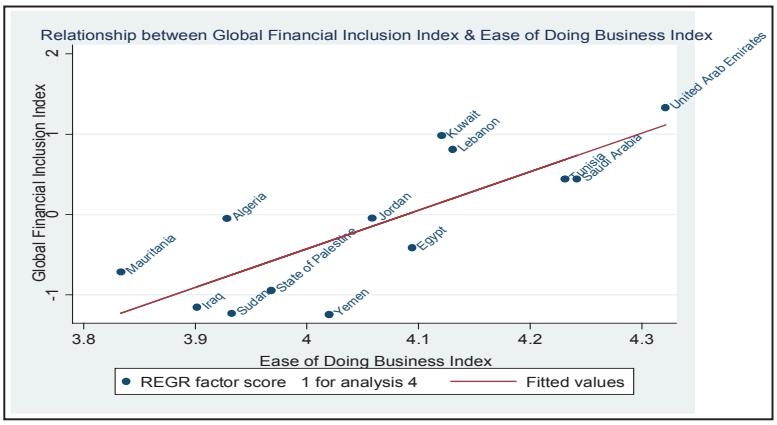

5.12 نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد

اعتمدنا في هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير كل معادلة على حده باستخدام برنامج STATA، التي أفضت إلى النتائج التالية:

فيما يلي نتائج تقدير المعادلة الأولى :

```
. reg FININC lGDPPC lbankconc ldoing
```

Source	SS	df	MS		
Model	7.50147202	3	2.50049067	Number of obs =	11
Residual	.84330207	7	.120471724	F(3, 7) =	20.76
				Prob > F =	0.0007
Total	8.34477409	10	.834477409	R-squared =	0.8989
				Adj R-squared =	0.8556
				Root MSE =	.34709

FININC	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lGDPPC	.3338836	.1429284	2.34	0.052	-.0040883	.6718554
lbankconc	-.4566532	.1604654	-2.85	0.025	-.8360936	-.0772128
ldoing	2.143846	1.081132	1.98	0.088	-.4126244	4.700316
_cons	-12.94159	3.845065	-3.37	0.012	-22.03372	-3.849452

فيما يلي نتائج تقدير المعادلة الثانية :

```
. reg  lGDPPC FININC lgvtex
```

Source	SS	df	MS
Model	7.00380149	2	3.50190075
Residual	3.11573598	8	.389466997
Total	10.1195375	10	1.01195375

Number of obs	= 11
F(2, 8)	= 8.99
Prob > F	= 0.0090
R-squared	= 0.6921
Adj R-squared	= 0.6151
Root MSE	= .62407

lGDPPC	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
FININC	.6797317	.2610043	2.60	0.031	.0778548	1.281609
lgvtex	.4187848	.3199885	1.31	0.227	-.31911	1.15668
_cons	8.95934	.5445552	16.45	0.000	7.703594	10.21509

6.12 تقييم النموذج ككل

يُلاحظ من خلال المخرجات السابقة لبرمجية STATA أن نتائج تقدير النموذج ككل جيدة، حيث يشير اختبار "F" إلى المعنوية الهامة للنموذج بالنسبة للمعادلتين، ذلك بالإضافة إلى قدرة النموذج على تفسير التباين في المؤشرين التابعين. إلى جانب الانتشار العشوائي للبواقي المعيارية المحسوبة (رسم بياني رقم 11) وكذلك اختبار (Breusch-Pagan)، اللذان يظهران ثبات التباين في نموذج الانحدار الخطي.

شكل رقم (11):
ثبات التباين في نموذج الانحدار الخطي لمؤشر الشمول المالي العالمي

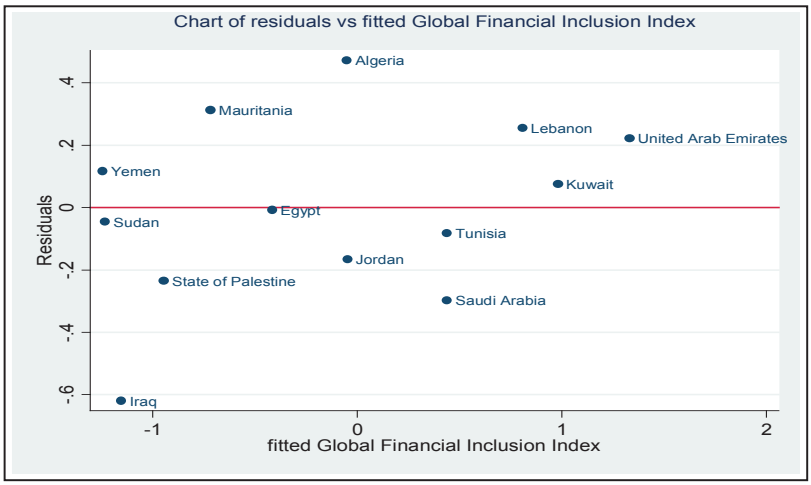

7.12 تقييم معنوية معامل النموذج

بالنسبة للمعادلة الأولى، يُلاحظ أن النتائج متوقعة حيث أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي له تأثير طردي موجب على الشمول المالي وكذلك الحال بالنسبة الى مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. أما بالنسبة لمؤشر التركز المصرفي، فالتأثير عكسي (سالب). فيما يتعلق بالمعادلة الثانية فيمكن التأكيد على أن الارتقاء بالشمول المالي يساهم إيجابياً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يُشير اختبار "T" إلى أن القيم المعنوية لمعامل النموذجين جيدة بالنسبة للمتغيرين التابعين الأساسين وهما نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ومؤشر الشمول المالي. كما أن أغلب معامل المتغيرات المستقلة الأخرى تتمتع بقيم معنوية جيدة من الناحية الإحصائية.

13 نـمـوذج المـعـادلات الآتيـــة [Simultaneous Equations Model (SEM)] لدراسة العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي

1.13 النموذج الهيكلي

على ضوء ما سبق، يتضح أن التنمية الاقتصادية (مقاسة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) تؤثر على الشمول المالي، كما أن الحصول على الخدمات المالية يعزز التنمية الاقتصادية[6].

لذا، لدراسة الصلة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاتجاهين، سنستخدم النموذج التالي المبني على معادلتين هيكليتين بدلاً من معادلة واحدة :

$$\begin{cases} Financial\ \ incl. = \alpha_0 + \alpha_1 \log(GDPPC) + \alpha_2 \log(bankconc) + \alpha_3 \log(doing) + \varepsilon \\ \log(GDPPC) = \beta_0 + \beta_1 Financial\ \ incl. + \beta_2 \log(gvtex) + \upsilon \end{cases}$$

$Financial\ incl.$: المؤشر الكلي للشمول المالي

$GDPPC$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

$bankconc$: مؤشر التركز المصرفي

$doing$: مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

$gvtex$: الإنفاق الحكومي

ε و υ : خطآن عشوائيان

2.13 دراسة تحديد نموذج المعادلات الآنية

بما أن عدد المتغيرات المستقلة الغير مدرجة في المعادلة الأولى (الشمول المالي) يفوق عدد المتغيرات التابعة ناقص واحد، فيمكن القول بإن المعادلة الأولى فوق التشخيص (Over Identified).

[6] هناك اعتراف متنامي بأن الحصول على الخدمات المالية يلعب دوراً أساسياً في الحد من الفقر وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة، حسب تقرير التنمية المالية العالمي للبنك الدولي لسنة 2014، الصفحة 42

أما بالنسبة للمعادلة الثانية الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإنها مشخصة تماماً (Just Identified)، لأن عدد المتغيرات المستقلة الغير مضمنة بها يساوي عدد المتغيرات التابعة ناقص واحد.

بالتالي يمكن تقدير قيم معاملات المعادلات الهيكلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث 3SLS.

3.13 نتائج تقدير نموذج المعادلات الآنية

```
. reg3 ( lGDPPC FININC  lgvtex) ( FININC lGDPPC lbankconc ldoing), 3sls inst(  ldoing lbankconc lgvtex)

Three-stage least-squares regression
```

Equation	Obs	Parms	RMSE	"R-sq"	chi2	P
lGDPPC	11	2	.5342082	0.6898	21.48	0.0000
FININC	11	3	.2971259	0.8836	84.75	0.0000

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lGDPPC						
FININC	.6157187	.2473692	2.49	0.013	.1308841	1.100553
lgvtex	.4628233	.2834847	1.63	0.103	-.0927965	1.018443
_cons	8.888454	.4807424	18.49	0.000	7.946216	9.830692
FININC						
lGDPPC	.4708175	.205959	2.29	0.022	.0671453	.8744898
lbankconc	-.3641106	.1220347	-2.98	0.003	-.6032942	-.1249271
ldoing	2.007994	.9635442	2.08	0.037	.1194816	3.896506
_cons	-13.51016	2.820855	-4.79	0.000	-19.03893	-7.98138

```
Endogenous variables:  lGDPPC FININC
Exogenous variables:   ldoing lbankconc lgvtex
```

فيما يلي تقدير قيم معاملات المعادلات الهيكلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3SLS) :

الجدول التالي يحوصل نتائج تقدير نماذج الانحدار الخطي المتعدد والمعادلات الآتية:

		المتغير التابع	
المتغير المستقل	**النموذج المعتمد**	**نصيب الفرد من الناتج المحلي**	**الشمول المالي**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نموذج المعادلات الآنية		0.471
	نموذج الانحدار الخطي المتعدد		0.334
الشمول المالي	نموذج المعادلات الآنية	0.616	
	نموذج الانحدار الخطي المتعدد	0.680	

نلاحظ اختلاف معامل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن تطبيق نموذج المعادلات الآنية (0.471) عن تلك المتأتية من استخدام نموذج الانحدار الخطي (0.334). كما أن معامل مؤشر الشمول المالي الناتجة عن استخدام نموذج المعادلات الآنية (0.616) تختلف عن تلك الناتجة عن استخدام نموذج الانحدار الخطي (0.680).

بالتالي لتحديد العلاقة بين التنمية المالية والتنمية الاقتصادية بالدقة الكافية، يجب استخدام نماذج المعادلات الآنية التي تعتبر أفضل من نماذج الانحدار الخطي المتعدد، كونها تأخذ في الاعتبار العلاقة الآنية بين المتغيرين التابعين في الاتجاهين.

14) الخلاصة

يهدف هذا البحث إلى المساهمة من الناحية المنهجية في تعزيز المعرفة بكيفية احتساب مؤشر مركّب للشمول المالي في الدول العربية، إضافةً إلى دراسة علاقة الشمول المالي بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في الاتجاهين.

لبلوغ هذه الأهداف اعتمدنا منهجيات وطرق إحصائية متقدمة لم يقع تطبيقها، حسب ظني على الدول العربية في مجال الشمول المالي، من بينها: طريقة تحليل المكونات الرئيسية، والتحليل العنقودي الهرمي، ونموذج المعادلات الهيكلية، ونموذج المعادلات الآنية.

من أهم نتائج هذه الدراسة:

i. لا يمكن الوقوف على وضع الشمول المالي بالاعتماد على المؤشرات الجزئية فقط، بل يجب احتساب مؤشر مركّب يُمكّن من الحصول على صورة شاملة ومتّسقة للشمول المالي. ومن ميزات هذا المؤشر التحديد الإحصائي لمساهمة كل بعد من أبعاد الشمول المالي في المؤشر المركّب.

ii. نلاحظ من خلال المؤشر المركّب أن الاقتراض من القنوات غير الرسمية يمثل عائقاً أمام الشمول المالي حيث أن درجة ارتباطه بالشمول المالي عكسية سالبة (0.39-).

iii. يُعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي من أهم محددات الشمول المالي، لكنه في المقابل يتأثر بالشمول المالي، وبالتالي التقديرات المستندة على نماذج مكوّنة من معادلة واحدة لا تفي بالغرض، حيث يتضح من خلال النتائج أنها تعطي تقديرات أقل من الصواب بنسبة 29 بالمائة فيما يتعلق بتأثير نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي على الشمول المالي. كما تؤدي إلى تقديرات تفوق الصواب بنسبة 10.4 بالمائة بالنسبة لتأثير الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي.

iv. تعتمد بعض الدول العربية على البيانات التي يوفرها البنك الدولي لقياس الشمول المالي، والبعض الآخر لديه منهجيات مختلفة لجمع البيانات الخاصة بالشمول المالي. بهدف اتساق البيانات بين الدول العربية، قام صندوق النقد العربي بإعداد استبيان بالتعاون مع وكالة التنمية الألمانية (GIZ) ووضعه على ذمة الدول العربية للاستفادة منه. يتضمن الاستبيان تفاصيل عن العادات البنكية للأفراد حسب الجنس، والسن، والمستوى التعليمي، والشريحة الاجتماعية ومكان الإقامة. يمكّن الاستبيان من التعرف على أسباب عدم وصول المؤسسات والأفراد إلى الخدمات المالية، بهدف إيجاد الحلول المناسبة.

15) المراجع

- Asli Demirgue – Kunt and Leora Klapper (2012) « Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex) », The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation.
- CGAP & Arab Monetary Fund (2017) « Financial Inclusion Measurement in the Arab World », Working Paper, January 2017.
- Douglas Pearce (2011) « Financial Inclusion in the Middle East and North Africa: Analysis and Roadmap Recommendation », The World Bank.
- Financial Inclusion Data Working Group (2011) «Measuring Financial Inclusion: Core Set of Financial Inclusion Indicators », Alliance of Financial Inclusion.
- Goran Amidzic, Alexander Massara, and André Mialou « Assessing countries' Financial Inclusion Standing – A New Composite Index », IMF, working paper, WP/14/36.
- Noelia Camara and David Tuesta (2014) « Measuring Financial Inclusion: A Multidimensional Index », BBVA, working paper, no 14/26, Madrio1, September 2014.
- Rui Han Martin Melecky (2013) « Financial Inclusion for Financial Stability: Access to Bank Deposits and the Growth of Deposits in the Global Financial Crisis » Policy Research Working Paper 6577, August 2013, The World Bank.
- The World Bank (2014) « Global Financial Development: Financial Inclusion».

صندوق النقد العربي

المكتبة والمطبوعات

سلسلة دراسات اقتصادية

الرقم	المؤلف / Author	عنوان الكتاب / Title	Year
1	جمال الدين زروق	تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية	2007
2	جمال الدين زروق وعادل التيجاني	التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية : تجربة الدول العربية	2007
3	نبيل دحدح	أبعاد المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون	2007
4	محمد حامد الحاج	دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية	2007
5	مصطفى قاره وآخرون	دور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية	2007
6	أحمد الصفتي	مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية في اليمن	2007
7	محمد حامد الحاج	دور إصلاحات المالية العامة في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي في مساندتها	2008
8	Ahmad El Safti	Financial Sector Reforms in the Arab Countries	2007
9	ابراهيم عاكوم	أسواق الأوراق المالية العربية : انعكاسات و عبر من الأزمة المالية العالمية	2009
10	جمال الدين زروق وآخرون	تحويلات العاملين في الخارج وانعكاساتها التنموية على الاقتصادات العربية	2007
11	جمال الدين زروق وآخرون	أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية	2009
12	أحمد بدوي	الحوافز المالية و النقدية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على جهود الإصلاح المالي	2010
13	أحمد بدوي	القطاع الخاص و السياسة الأقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة	2010
14	نبيل دحدح	تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي	2010
15	حازم الببلاوي	الأختلالات المالية الدولية : نظرة تاريخية تحليلية	2011
16	جمال زروق	التجارة الدولية و العربية وتمويلها وضمان انتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية	2011
17	أحمد بدوي	مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية ودور التعاون العربي - الياباني في تعزيزها	2011
18	أحمد بدوي	برامج إصلاح الموازنة العامة في الدول العربية	2011
19	جمال الدين زروق	الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصادات الدول العربية	2011
20	جمال الدين زروق	مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة و السوق الأوربية المشتركة	2011
21	هبة عبد المنعم	أداء الأقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين : ملامح وسياسات الاستقرار	2012
22	جمال قاسم و محمد اسماعيل	تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية	2012
23	أحمد بدوي	مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة	2011
24	ابراهيم الكراسنة	البنوك الاسلامية : الإطار المفاهيمي والتحديات	2013
25	هبة عبد المنعم	ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)	2013
26	ابراهيم الكراسنة	الإطار المفاهيمي لإدارة الإئتمان لدى البنوك	2013
27	أحمد شفيق الشاذلي	الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه	2014
28	أحمد بدوي	تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصادات الدول العربية	2013
29	مصطفى قارة و آخرون	الأزمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية	2013
30	محمد اسماعيل و هبة عبد المنعم	إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية	2014
31	أحمد شفيق الشاذلي	طرق تكوين و إدارة الاحتياطات الأجنبية : تجارب بعض الدول العربية و الأجنبية	2014
32	محمد اسماعيل و هبة عبد المنعم	بطالة الشباب في الدول العربية	2015
33	جمال قاسم	النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية	2015
34	AMF & European Bank	Joint IFI Needs Assessment on Local Capital Market Development	2015
35	هبة عبد المنعم	انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الاسلامية	2016
36	سفيان قعلول	جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة تشخيصية	2017
37	محمد اسماعيل وجمال قاسم	محددات الاستثمارات الاجنبي المباشر في الدول العربية	2017
38	طارق إسماعيل	بيئة أعمال المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية : الوضع الراهن والتحديات	2017
39	أحمد شفيق الشاذلي	قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي	2017
40	أمحمد موعش و آخرون	النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية	2017
41	سومية لطفي	انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي	2017
42	جمال قاسم	قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	2017
43	هبة عبد المنعم و محمد إسماعيل	دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية	2018
44	طارق إسماعيل	سياسات الدعم في الدول العربية	2018
45	**جلال الدين بن رجب**	**احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**	**2018**

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال على العنوان التالي :

صندوق النقد العربي

المكتبة والمطبوعات

ص.ب. 2818

أبوظبي الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم : 6215000 (9712+)

فاكس رقم : 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني : Publications@amfad.org.ae

متوفرة إلكترونياً على موقع الصندوق : www.amf.org.ae

Arab Monetary Book 45_INNER.indd 30 12/27/18 9:43 AM

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND